

إفادة حول انتهاكات ومصادرة حرية التعبير في السودان

مقدم إلى اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في جلستها الاعتيادية رقم (44)

أبوجا، نيجيريا، 14 نوفمبر 2008

شهد العام الجاري، وبشكل ملحوظ، اعتداءات متكررة على حرية الرأي والتعبير من قبل الحكومة السودانية. فقد تعرضت الصحف اليومية للمنع أو الحجب عن الصدور عن طريق تعريض معدات الصحف وطبعات كاملة منها للمصادرة، فضلا عن تزايد حالات المضايقة والاعتقال والتحقيق مع الصحفيين والصحفيات بقصد التجريم الجنائي والمدني.

لقد لجأت السلطات السودانية لاستخدام آليات وممارسات تعود إلى حقبة ما قبل توقيع اتفاق السلام الشامل في 2005 بغرض تقويض وتحجيم دور الإعلام والصحافة المستقلة. فقد عادت السلطات إلى انتهاج سياسية الرقابة القبلية ممثلة في تعيين ضابط يتبع لجهاز الأمن والمخابرات السودانية للمتابعة والمراقبة اليومية للصحف، ومنحه صلاحيات غير محدودة في السماح بالنشر أو الحجب للإخبار والأعمدة والموضوعات، أو إعادة الصياغة، بما فيها حجب صفحات كاملة، ويتم كل ذلك دون وجود أي معايير محددة لعملية الرقابة والحجب من قبل ضابط جهاز الأمن أو سلطات الرقابة تحاط بها علماء المؤسسات الصحفية. وفي بعض الحالات اضطرت بعض الصحف إلى عدم الصدور بسبب منع العديد من المواد من النشر بواسطة ضابط الأمن، وفي توقيت متأخر من الليل، بما يحول دون إضافة مواد جديدة أو إعادة التصميم، وترتب على ذلك خسائر مادية فادحة، بالإضافة إلى الخسارة المعنوية المتعلقة بسمعة الصحيفة والتزامها تجاه قرائها.

بدأ التصعيد الحالي في الإجراءات التعسفية ضد الصحف المستقلة في فبراير 2008 عقب المحاولة الانقلابية في انجمينا، والتي قادتها المعارضة التشادية، واتهمت فيها الحكومة التشادية حكومة السودان بالتواطؤ ودعم المتمردين. وقد مثل اجتماع مدير جهاز الأمن والمخابرات السوداني مع رؤساء تحرير الصحف نقطة البداية لعودة الرقابة على الصحف. حيث وُجِه رؤساء الصحف بتوخي الحذر في تناول أحداث تشاد، في إشارة واضحة لعدم التناول النقدي للدور الحكومي في تلكم الأحداث.



وتعرضت الصحف التي تجاهلت تلك التوجيهات للإجراءات الرقابية التعسفية، بل أن بعضها تعرض للإيقاف المؤقت.

المحطة الثانية في التصعيد ضد الصحافة المستقلة جاءت في أعقاب هجوم حركة العدل والمساواة المعارضة على العاصمة السودانية في العاشر من مايو. حيث منعت الصحف عبر الرقابة من التعليق والكتابة حول طبيعة الهجوم أو رد الفعل الحكومي على ذلك الهجوم، وبصورة خاصة منعت الصحف من إيراد أي تقارير حول عمليات القتل خارج نطاق القضاء، والاعتقالات الواسعة والحبس الانفرادي ضد المدنيين من الدارفوريين والدارفوريات، إضافة للمحاكمات غير العادلة التي تلت ذلك. ولم تنجى من الرقابة حتى الكتابات حول الاحتياجات الإنسانية للمتأثرين والمتأثرات بتلك الأحداث. وخير مثال لذلك تعمد السلطات الرقابية عدم السماح بنشر تقارير حول الأنشطة والمؤتمرات الصحفية للهيئة الوطنية للحماية والدفاع عن المتأثرين بأحداث 10 مايو، بما فيها الأنشطة الإنسانية، وهي التقارير التي وجدت حظها في أولية النشر من قبل وسائل الإعلام الدولية الأخرى.

ذروة التصعيد، وأشدّها وطأة على الصحف المستقلة، تمثل في الإجراءات التعسفية في عملية الرقابة، حيث بدأت في أعقاب تقديم المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لصحيفة اتهاماته في مواجهة الرئيس السوداني عمر البشير في يوليو المنصرم. فقد أصبحت الرقابة على الصحف لا تستهدف أحداث أو مواقف بعينها، بل تشمل كافة الأخبار والتقارير والآراء التي تنحو إلى الكتابة النقدية ضد حزب المؤتمر الوطني، الحزب الرئيسي الحاكم. وتشمل عملية الرقابة هذه معظم الكتابات الناقدة للمسؤولين الحكوميين، والتحليلات الناقدة لمبادرة أهل السودان بشأن دارفور، إضافة لقضايا الفساد، مثلها مثل النقد لسياسات التعليم العالي حيث لم تفلت أيضا من الرقابة والحبس من النشر. يمكن القول أن التصعيد الحالي والرقابة ضد الصحافة المستقلة في السودان أصبحت مطلقة لا تحكمها ضوابط، تبدأ من تناول قضايا العدالة- بما فيها تناول الموضوعي- مرورا بانتقاد للرئيس، وتشمل حتى حملات التشريد التي يواجهها مواطني شمال السودان من المتضررين من مشاريع التنمية وإقامة السدود.

خلال شهر نوفمبر الجاري، بدأت مجموعة من الصحفيات والصحفيين المستقلين وقيادات المجتمع المدني، بقيادة صحفية أجراس الحرية في تنظيم حملة لمواجهة التدابير والممارسات الأمنية والرقابة المستمرة ضد الصحف. بدأت مقاومة ما أصبح يعرف بالرقابة القبلية على الصحف تأخذ شكل



الاحتجاجات والإضراب عن الإصدار حيث نظمت صحيفة أجراس الحرية مؤتمراً صحفياً تضمن إضراباً عن الطعام لمدة 24 ساعة، مصحوباً بالتوقف عن الصدور لمدة ثلاثة أيام شاركت فيه صحف رأي الشعب، الميدان، **خرطوم مونتر وسيتزن** الناطقتين باللغة الانجليزية، وذلك رفضاً للممارسات الأمنية والرقابة على الصحافة. وقد تمثل رد فعل السلطات الحكومية والأمنية أن قامت بتطويق الطرقات المؤدية ومحاصرة مقر صحيفة أجراس الحرية بغرض منع والحيلولة دون وصول وسائل الإعلام العالمية والمراسلين الأجانب والمصورين لتغطية وقائع المؤتمر الصحفي والاعتصام.

يذكر أن حملة الصحف المستقلة الحالية في مقاومة تصعيدات الرقابة والتدابير الأمنية ضد الصحف تتضمن دعوى دستورية تم تقديمها وما تزال معلقة منذ شهر أمام المحكمة الدستورية في السودان مفادها أن الإجراءات التعسفية ضد حرية التعبير والرقابة على الصحف تتعارض مع اتفاق السلام الشامل والدستور الانتقالي للعام 2005، إضافة لتعارضها مع عمليات إصلاح قوانين، خاصة القوانين ذات الصلة مثل قانون الصحافة والمطبوعات، قانون الأمن الوطني والقانون الجنائي السوداني، هذا فضلاً عن تناقض هذه التدابير الأمنية مع التزامات السودان الدولية بالمواثيق ومعاهدات حقوق الإنسان العالمية، بما الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

إن التصيقات المستمرة في الخرطوم في محاصرة حرية التعبير والصحافة ذات تأثير خطير على مبدئي استقلالية ومهنية الصحافة وأجهزة الإعلام في السودان، وهي محاولات تأتي في ظروف سياسية معقدة ودقيقة يمر بها السودان مما سيكون لها أثرها الضار جداً على مستقبل السودان. فالتدابير الأمنية والرقابة المفروضة على الصحف يتجاوز أثرها السالب ليشمل قضايا أخرى تتطلب التنازل والتحليل الإعلامي الصحفي مثل حماية حقوق الإنسان، قضايا التحول الديمقراطي، والتعاون مع المجتمع الدولي وهذا من شأنه التأثير سلباً أيضاً في التعامل مع مجمل الملفات الملحة مثل الصراع في دارفور، الصراعات الأخرى في السودان، مراقبة مدى الالتزام بتطبيق اتفاقية السلام، نزاهة الانتخابات المرتقبة في العام القادم.

أخيراً، ففي ظل توقيت وسياق سياسي تعمل فيه الحكومة السودانية بأدواتها كافة لإظهار جديتها أمام المجتمع الدولي فيما يتعلق بمحاولة إيجاد حلول مقبولة للصراع والمأساة الإنسانية الدائرة في دارفور، فإن مدى التزام الحكومة بحماية حرية التعبير والصحافة يعتبر مؤشراً هاماً لقياس مدى جديتها وصدق نواياها في تحركاتها الأخرى.



قدمت الإفادة إلى اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بواسطة التجمع الإفريقي للدفاع عن حقوق الإنسان (RADDHO) معبرة كذلك عن المنظمات المشاركة في اجتماعات اللجنة الإفريقية :

- مركز الخرطوم لحقوق الانسان وتنمية البيئة (KCHRED)
- المبادرة الإستراتيجية لنساء القرن الأفريقي (SIHA Network)
- هيئة محامي دارفور (DBA)
- المركز السوداني للعدالة والسلام (SCJP)
- تحالف المنظمات الإفريقية من أجل دارفور (Darfur Consortium)

